

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

العملات المشفرة وأثرها على سيادة الدول

Crypto_currencies and their impact on the sovereignty of nations

مكاوي نورالدين*

جامعة زيان عاشور بالجلفة، (الجزائر). n.mekkaoui@univ-djelfa.dz

مخبر التنمية، الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر.

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/26

*المؤلف المرسل

الملخص:

يشهد عالم اليوم حالة من التركيب والتعقيد عجزت بموجبها العديد من الدراسات والتحليل العلمية في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية على مواكبتها. ومع بداية التسعينيات وانتشار استخدام الإنترنت في العالم بدأت في البروز ظواهر جديدة عجزت من جهتها حكومات عديدة في السيطرة عليها، أو حتى فهمها في بعض الأحيان. ومن بين أهم هذه الظواهر برزت في مجال التقنية والثورة المعلوماتية ظاهرة العقود الذكية وبالأخص العملات الرقمية المشفرة كبديل عن العملات الورقية وبديل أيضاً عن العملات الرقمية الرسمية، وبطريقة استخدامها المعقدة لم تتمكن الكثير من الدول من فرض رقابتها عليها وتتبعها. انطلاقاً مما سبق برزت أهمية دراسة موضوع العملات المشفرة وأثرها على سيادة الدول بسبب الانتشار الكبير الذي شهده العالم في استخدام وامتلاك هذه العملات خاصة في فترة انتشار جائحة كوفيد-19، وما صاحبه ذلك من تبعات على الجانب الأمني والاقتصادي وحتى على سيادة الدول.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة ؛ البلوك_تشاين ؛ العقود الذكية ؛ السيادة الوطنية؛ الأمن القومي.

Abstract :

Today the world is witnessing a state of complexity, which many studies and scientific analyzes in the field of international relations and political sciences have failed to understand it. And with the beginning of the nineties and the widespread use of the Internet in the world, new phenomena began to emerge, in this time many governments were unable to control, or even understand these phenomena. Among the most important of these phenomena emerged in the field of technology and the information revolution, the phenomenon of smart contracts, especially crypto digital currencies, as an alternative to old currencies and also an alternative to official digital currencies. But, because of the way of using the crypto_currencies, many countries were unable to impose their control and tracking on them. Based on the foregoing, the importance of studying the issue of cryptocurrencies and their impact on the sovereignty of states has emerged due to the great spread that the world has witnessed in the use and possession of these currencies, especially during the period of the spread of the Covid-19 pandemic, and the accompanying repercussions on the security and economic side, and even on the sovereignty of states.

Keywords: cryptocurrency; block_chain; smart contracts; National sovereignty; National Security.

مقدمة:

انتشرت منذ فترة حركية مضطربة وبرزت فواعل رسمية وغير رسمية متعددة على الأصعدة الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية ساهمت في تقليص دور الدولة القومية بمفهومها الكلاسيكي على الصعيدين الداخلي والخارجي، تلك الحركية وأولئك الفواعل لقوا مع مرور الوقت اعتراف من طرف العديد من الدول المتقدمة وعرف صناع القرار فيها كيفية التعامل معهم، في حين بقيت الدول الأقل تقدماً تراوح مكانها واستمرت الهوة في التوسع بين تلك الدول وهذه الظواهر وتلك الفواعل الجديدة. وفي خضم هذا التغير تبرز إرهابات الثورة التكنولوجية في مجال المعلوماتية والاتصالات كأبرز ظاهرة غيرت شكل العالم في العقود الأخيرة، إذ تكشف الأرقام بأن حوالي 05 مليار إنسان على اتصال بشبكة الإنترنت بما يتجاوز ثلثي سكان الأرض، ولا يمكن الجزم بأن هناك جهة معينة مهما كانت إمكانياتها قادرة على السيطرة وفرض رقابتها على كل تلك التفاعلات والاتصالات التي تكون الشبكة العنكبوتية مسرحاً لها.

هذه الحركية وهذا التغير الذي يشهده عالم اليوم مس شكل ومضمون العلاقات الدولية أيضاً، ولئن كانت تلك التغيرات وقعت بشكل متدرج وعلى مراحل فإننا نلاحظ بعض القصور في فهم إرهابات بعض الظواهر مثلما هو الحال بالنسبة لتقنيات البلوك تشين **Block-Chain** ومختلف مخرجاتها لدى العديد من صناع القرار وحتى لدى المتخصصين في حقل العلاقات الدولية بالخصوص، إذ لازال العديد منهم يؤمن بفكرة الدولة القومية والسيادة الوطنية والحدود المادية وفقاً للمفاهيم التقليدية، ولم يتمكنوا إلى غاية اليوم من التحرك ومحاولة التأقلم مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها الثورة الكبيرة في مجال التكنولوجيا والاتصالات. كما يرى هؤلاء بأن هذه الظواهر تُشكل تهديد لهم وللدول ويرون فيها سلاح في يد الأعداء يسعى لإسقاط سلطتهم وتحطيم اقتصاديات دولهم وفرض الفوضى. لكن نجد مثلاً أن الأمم المتحدة حسمت موقفها من تقنية البلوك تشين أو "سلسلة الكتل" واعترفت بها على لسان الباحثة **كاثي موليجان** الخبيرة لدى المجلس الاقتصادي العالمي التي عرفت على أنها "تقنية سلسلة السجلات" البلوك تشين التي يتم إنشاؤها من خلال أجزاء هائلة من الجمهور الذي يتمكن من المشاركة في الشبكة تخلق "ثقة" بجعل من شبه المستحيل تسجيل الإدخالات الشائنة أو تغيير المعاملات التي تمت معالجتها بالفعل. يتم الآن تطبيق تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" الأساسية في العديد من المواقف من تحفيز إدراج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الطاقة بعد أن تجاوزت تطبيقها الأصلي في نطاق العملة المشفرة، كما أنها مكنت البنوك من أداء التحويلات بشكل أسرع وبتكلفة أقل. ¹(موليجان، 2022) ومن خلال هذا التعريف المنشور على موقع الأمم المتحدة الرسمي وربطه بالتنمية المستدامة تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع وبأن مختلف الهيئات الرسمية وعدة دول بدأت تعترف بهذه التقنيات ومختلف مخرجاتها بينما بقيت بعض الدول العربية تراوح مكانها. انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن هذه الورقة ستبحث عن الإجابة على مشكلة محددة تتمثل في محاولة فهم التوجسات والتخوف الذي يشعر به صناع القرار في عدة دول تجاه تقنية البلوك تشين وخاصة انتشار العملات الرقمية المشفرة وأثره على سيادة الدول.

- **الإشكالية:** وفقاً لما سبق الإشكالية التي سنحاول معالجتها تتمثل في: هل تؤثر العملات الرقمية المشفرة على سيادة الدول بالإيجاب أم بالسلب؟.
- **التساؤلات الفرعية:** تحت الإشكالية الرئيسية تقع بعض التساؤلات الفرعية هي:
 - كيف تواجه الدول التحديات الجديدة في سبيل حماية سيادتها القومية؟
 - ماهي العملات الرقمية وأهم أنواعها؟ وماهي أهم انعكاساتها؟.
- **الفرضية:** بينما سنحاول امتحان فرضيتين تتمثل في:
 - ساهمت العملات المشفرة في انتهاك سيادة العديد من الدول بما توفره من قدرة على تجاوز أطر الرقابة التقليدية.
 - تُمثل العملات الرقمية المشفرة فرصة للدول السائرة في طريق النمو لفك تبعيتها خاصة تجاه العملات الصعبة العالمية وبالتالي تعزيز سيادتها القومية.
- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
 - فهم والتعرف على العملات الرقمية وأنواعها.
 - تحديد مفهوم السيادة القومية وفق المتطلبات المستجدة.
 - محاولة توضيح الفرص التي توفرها العملات الرقمية المشفرة.
- **الإطار المنهجي:** فيما يخص منهج الدراسة فقد ارتئينا استخدام نوع من التكامل المنهجي، فطبيعة الموضوع تفرض علينا في البداية استخدام المنهج التاريخي لفهم تطور متغيري الدراسة، إذ سنحاول فهم تطور العملات الرقمية بأنواعها حتى نصل إلى العملات المشفرة، كما نتطرق إلى تطور مفهوم السيادة الوطنية حتى وصوله إلى يومنا. ومن جهة أخرى سنعتمد على المنهج المقارن لرصد أوجه الشبه والاختلاف بين العملات الرقمية وبين المواقف المتباينة للدول والفواعل في كيفية التعامل مع العملات المشفرة. كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للاستعانة بأدواته في وصف وتحليل المعطيات.

● **محاور الدراسة:** تقتضي الظاهرة محل الدراسة تفكيكها حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية وامتحان الفرضية لهذا قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

1 - العملات الرقمية وأنواعها.

2 - السيادة الوطنية في عالم متحول.

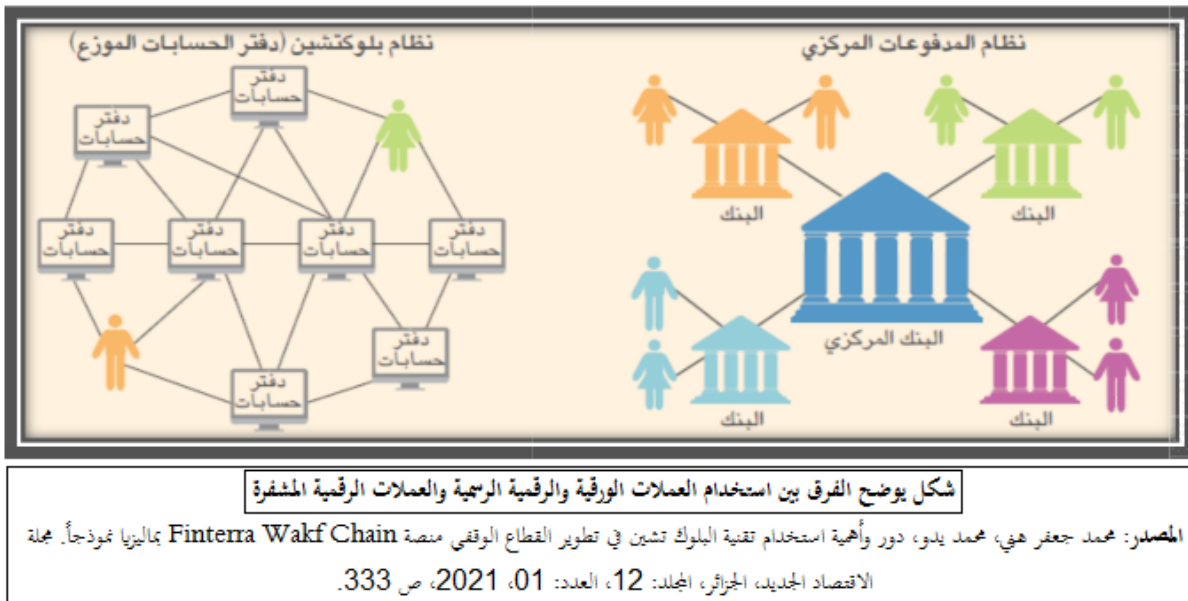
3 - انعكاسات انتشار العملات الرقمية المشفرة.

1- العملات الرقمية وأنواعها.

مفهوم العملات الرقمية: إن الحديث عن العملات الرقمية يجرنا إلى التعاطي مع الموضوع بمنظور اقتصادي ونقدي، إذ تعتبر النقود شكل من أشكال الأموال وأداة للتبادل التجاري، وهي وسيلة للحصول على السلع والخدمات، و مؤشر للقيمة والثروة. ومع بروز العملات الرقمية ظهر شكل جديد من النقود عُرف بالنقود الإلكترونية، وتم تعريفها بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية، تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء المعاملة. ويتمثل الاختلاف بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية في كون النقود الإلكترونية E-Money تعكس عملات حقيقية ذات طابع قانوني، تصدر عن بنوك مركزية رسمية، تطبق عليها أحكام وقوانين العملات السيادية، وهذا هو جوهر الاختلاف. وللاحاطة بمصطلح العملات الرقمية يمكن القول بأنها: "عبارة عن وحدات برمجية ليس لها وجود مادي ملموس، متاحة بشكل رقمي ومكونة بواسطة عملية برمجة وفقاً لبروتوكول مُعين، ومسجلة ومحفوظة إلكترونياً عبر أنظمة مختلفة، ويمكن تداولها ونقلها إلكترونياً". (صلاح، 2021، ص28)²

العملات الرقمية الرسمية: وتُهي تشير إلى العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لدولة ما، والتي يقوم بالتحكم فيها والحفاظ عليها بدون مقابل نقدي مادي. وقد يستلزم استصدار عملة رقمية بهذه الطريقة من البنك المركزي إصدار كمية ثابتة من العملة والسماح بمعدلات فائدة يحددها نشاط السوق، أو العكس، عن طريق وضع معدل فائدة ثابت والسماح للسوق بتحديد مبلغ المال من خلال الشراء والبيع بالأصول المتوفرة في حينها. ويبدو نظرياً أنه من الممكن إدارة العملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي باعتبارها نموذجاً مركزياً، مع المعاملات التي تحققت منها السلطة المركزية وعالجتها. من جهة أخرى، أشارت ورقة عمل أصدرها موظفو بنك إنجلترا Bank of England إلى أن وضعية العملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي بوصفها بنية تحتية وطنية يترتب عليها إمكانية الاستفادة أي تطبيق عملي من التأقلم والأمن اللذان يوفرهما دفتر حسابات موزع، وإن كانت خاضعة لرقابة واحدة من خلال عقد موثوقة. وفي نفس السياق، أبدت عدة بنوك مركزية اهتماماً بالعملية الرقمية، وتتضمن بعض المشاريع التجريبية في الصين وهولندا ومحرك أبحاث بنك إنجلترا.(ستيوارت وآخرون، 2017، ص03)³

العملات المشفرة: حسب الموقع المتخصص في العملات المشفرة CoinMarketCap فإنه هناك حوالي 4000 عملة رقمية مشفرة يتم تداولها بكل حرية من مختلف مناطق العالم، ويظهر الموقع أسعار تلك العملات التي يتداولها يومياً مع استظهار مختلف المؤشرات الخاصة بها. لذا يصعب الحديث عن كل تلك العملات إلا أن أشهرها هو البيتكوين Bitcoin والأكثر تداولاً والأعلى من الناحية السوقية، وتتميز بقدرة على التأثير على سوق العملات المشفرة بأكمله، فحركة أسعار البيتكوين تؤثر بشكل كبير على أسعار باقي العملات AltCoins. ظهر البيتكوين سنة 2009 واعتمد على تقنية سلسلة الكتل Blockchain، وتم إطلاقه من طرف شخص أو مجموعة أو هيئة غير معروفة أو محددة، وارتبطت بشخصية "ساتوشي ناكاموتو" المعروف أيضاً بـ "الأستاذ". وبعد نجاح البيتكوين وارتفاع قيمتها السوقية برزت عدة عملات مشفرة أخرى، وبالنسبة للبيتكوين من المقدر أن يتوقف إصدار وحدات جديدة، وذلك بسبب عدد الوحدات المحدود الذي تم وضعه منذ تأسيسها والبالغ عددها: 21 مليون عملة بيتكوين، لضمان الحفاظ على قيمة العملة باستمرار وارتفاع قوتها الشرائية باستمرار عبر الزمن. (صالح، 2021، ص 09)⁴ وتم تعدد 19 مليون عملة بيتكوين حتى اليوم، وبلغ حجم سوق العملات المشفرة أكثر من 2300 مليار دولار حاز البيتكوين على أغليبتها بقيمة تتجاوز 1000 مليار دولار عندما وصل 01 بيتكوين إلى سعر: 55000 دولار أمريكي أواخر سنة 2021.



2- السيادة الوطنية في عالم متحول.

يمكن القول بأن مفهوم السيادة قد تطور بدرجة كبيرة إثر بروز مفهوم الدولة القومية، فترسيم الحدود الدولية والاعتراف بها وفق القانون الدولي ساعد على تكريس مفهوم السيادة الوطنية، إذ أصبح هناك فرق واضح بالنسبة للدول بين الداخل والخارج وهذا يعني بأن الدولة تبسط سيادتها على ما هو داخل حدودها المعترف بها دولياً، وعليها احترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

إلا أنه وفي ظل النظام العالمي الجديد أصبح القانون الدولي في حد ذاته إحدى أدوات تجاوز حرمة الاختصاص الداخلي والوسيلة المناسبة للحد من السيادة في بعض الأحيان، وقد كتب براين أوركارت، تحت عنوان، **تألم السيادة**: "إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بالآلام الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة ما يتوقف في الماضي عند الحدود". (شنب محمد، 2021)⁵ ومنه أصبح هناك مسوغات تستدل بها بعض القوى الكبرى لتبرير تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى، ولم يعد في استطاعة العديد من الدول النامية الحفاظ على سيادتها الوطنية في مواجهة حملات إعلامية وسياسية واقتصادية وأحياناً عسكرية تقودها تلك القوى الكبرى لرعاية مصالحها وتحقيق أهدافها.

سببت التطورات الراهنة في النظام الدولي في أزمة طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة علي تلك الدول بأنماطها المختلفة وتنوع درجة تطورها السياسي ومستوي نموها الاقتصادي، وتعددت مصادر تهديد سيادة تلك الدول من الداخلية إلى الخارجية، ونعرض فيما يلي أهم تلك مصادر:

- أنتجت سياسات التحرير الاقتصادي تراجع في قبضة الدولة علي أصولها، فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدة تتبع إدارته.
- دفع نمو المجتمع المدني إلي تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها ومنحها لفاعلين جدد، وقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والبريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون وخدمات الأمن الخاصة.
- أدت العولمة إلى تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية، كما أدت إلي الضغط على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية.
- أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة.

- لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشائين الداخلي والخارجي (أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي)، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمراً مسلماً به كما كان في الماضي، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأنًا داخلياً أمراً مقبولاً ويراها البعض ضرورياً وواجباً، ومن هنا أعيد إحياء حق التدخل الإنساني لكن في قالب جديد، وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموماً من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق، ولأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

- أصبحت الدولة لها مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تساءل أيضاً عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالاً لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي، التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير. (المشاقبة، 2021)⁶

- تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تؤكد الدراسات بأن هنالك حوالي 45000 شركة تسيطر على قرابة 280.000 شركة تابعة منتشرة عبر العالم، وأن ما يقارب 90% من مقرات تلك الشركات يتواجد في دول العالم المتقدم، وهذه الشركات تتحكم بنسب كبيرة في مجريات الاقتصاد الدولي بفضل حجم رؤوس أموالها وعملياتها التي تجاوزت 07 تريليون دولار أمريكي من جهة، وبفضل عدد العاملين في فروعها المنتشرة عبر أرجاء المعمورة. وتشير المعطيات في هذا الصدد بأن حجم عمليات شركة مثل "جنرال موتورز" General Motors الأمريكية يفوق الناتج القومي للندمارك، وأن حجم عمليات شركة "فورد" Ford يتجاوز الناتج القومي الإجمالي لدولة جنوب إفريقيا، بينما تجاوز حجم عمليات شركة "تويوتا" Toyota اليابانية إجمالي الناتج القومي النرويجي. (نوري، 2011)⁷

وبهذا، أصبح عالم اليوم أكثر ترابطاً وتشابكاً بفضل كل ما تطرقنا إليه وبفضل الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات فمع التطور الهائل الذي تشهده التقنية الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية وشبكات الانترنت والتقنية والشبكات الفضائية التي أصبحت تعمل على مدار الساعة أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة. كما تزايدت نسب الاعتماد المتبادل فيما بين الدول مما أدى إلى تشابك مصالح الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات وتحول العالم إلى مجتمع واحد تتشابه فيه القيم والأفكار والمبادئ الإنسانية. كما فرضت الثورة العملية والتقنية على الدول والأفراد ضرورة التعاون بدل الصراع والتكامل في العديد من مجالات الحياة الدولية. (باخش، 2015، ص333)⁸

لقد أدى النسق الدولي الذي عقب نهاية الحرب الباردة إلى تآكل الصلاحيات السيادية للدول النامية خاصة أو دول العالم الثالث، إلا أن بعض الدول النامية لا زالت تحرص على سيادتها وتسعى جاهدة لمواجهة

الضغوط الخارجية التي تمارس عليها من الدول الغربية من أجل التخلي عن سيادتها والانضمام للمعسكر.⁹ (باخشب، ص334) وإلى جانب الضغوطات العسكرية، الاقتصادية والسياسية برزت طريقة جديدة للتأثير في الدول تتمثل في التأثير على الشعوب مباشرة والتي بدورها ستمارس ضغوطاً داخلية أشد وطأة الحكومات والأنظمة بالموازاة مع تلك الضغوط التي تصدر من الخارج، واستغلت القوى الكبرى مفرزات الثورة التكنولوجية عموماً والشبكة العنكبوتية خصوصاً لتحقيق أهدافها، إذ أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سلاحاً تستخدمه تلك القوى للتأثير على الشعوب عن طريق نشر أفكار وقيم تتوافق مع عقائدها وتخدم مصالحها وتتعارض مع الأفكار والقيم المحلية. ولأن حرب الأفكار والعقول تحتاج إلى تمويل فكان لازماً ابتكار طرق تمويل حديثة تتجاوز أطر المراقبة المالية التقليدية، وهنا برزت العملات المشفرة كواحدة من الأدوات التي تعتمد على شبكة الإنترنت بدرجة كبيرة في التعدين والتمويل والتداول، وإن كان مطوروها يدعون الاستقلالية والسرية كخاصيتين تميز تلك العملات عن بقية طرق التعامل النقدي الأخرى فإن الواقع يقول غير ذلك، وعليه سنقوم في المحور القادم بتسليط الضوء على تلك العملات المشفرة.

3- انعكاسات انتشار العملات الرقمية المشفرة.

- وصول للإنترنت خارج سيطرة الحكومات.

كانت الأنترنت منذ اكتشافها تابعة لمزودي خدمات حكومية ومن ثم وبعد موجة الخصخصة التي مست العديد من البلدان أصبحت تتبع لمزودي خواص ولكن دائمة تحت إشراف ومراقبة الحكومات، إلا أنه وخلال السنوات القليلة الماضية برزت شخصية عالمية تمثلت في رجل الأعمال الجنوب إفريقي إيلون ماسك Elon Musk الذي أثار الكثير من الجدل بعد إطلاقه لمشروع تزويد العالم بالإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية، وفي هذا السياق قام بتأسيس شركة ستارلينك Starlink* التي بدأت بالفعل في إطلاق تلك الأقمار في الفضاء، ولكن ولكون تلك الأقمار تحتاج إلى محطات أرضية للتحكم فيها، وبعد رفض العديد من الدول لاستقبال تلك المحطات، أعلن بأن تم تطوير تقنية لربط تلك الأقمار ببعضها البعض ليزرياً بحيث تنقلص الحاجة إلى محطات أرضية، وأصبحت المحطات الأرضية التي وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبعض دول أوروبا كافية لاستكمال مشروع ستارلينك. وهذا يعني بأن حتى الدول التي رفضت المشروع ستكون الإنترنت "الفضائية" متاحة لمواطنيها رغماً عنها، وهي إنترنت حسب شركة ستارلينك أسرع بكثير من الإنترنت الأرضية. وبالتالي نحن نتكلم على وصول للإنترنت خارج سيطرة الحكومات. وقبل حوالي عقدين، وفي سنة 1999 تنبأ العالم الاقتصادي الأمريكي الحاصل على نوبل ميلتون فريدمان Milton Friedman بأن الإنترنت ستصبح قوة عظمى وستقلل من قوة الدول ودورها، وأشار أيضاً بأن الشيء الوحيد الذي ينقصها والذي سيتم تطويره قريباً هو عملة الكترونية، وبالفعل بعد حوالي عقد من الزمن تم إنشاء البيتكوين Bitcoin.

إن أحد الاستخدامات الإجرامية للعملات المشفرة، خاصة البيتكوين، هو في عمليات طلب الفدية، ففي عمليات طلب الفدية الالكترونية يقوم المجرمون بتشفير بيانات الضحية ولا يتم الإفراج عنها إلا بعد دفع الفدية

Ransom بالعملات المشفرة، وفي أغلب الأحيان يُطلب البيتكوين للدفع. كما تُستخدم تلك العملات جنائياً لاقتناء البضائع غير المشروعة كالمخدرات، (بارون، أوماهوني، 2015، ص20)¹⁰ وتجارة الأسلحة والتجارة غير الشرعية عموماً. كما أن الأدلة على استخدام الإرهابيين للعملات المشفرة حسب تقرير مؤسسة راند RAND * بشكل مؤثر تُعتبر قليلة للغاية خاصة بالمقارنة مع استخدام المنظمات الإجرامية، وأبرز أمثلة استخدام الجماعات الإرهابية لتلك العملات هما إعلانان الكترونيان لأنصار ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يحثان من خلالهما على جمع التبرعات عبر استخدام البيتكوين. وفي نفس السياق لاحظ آرون برانتلي Aaron Brantly، عضو أكاديمية ويست بوينت West Point الأمريكية، بأن هناك أدلة كافية على أن الإرهابيين يبحثون في استخدام العملات الرقمية مثل العملة الرقمية الإلكترونية لتمويل أنشطتهم حتى أنهم يستخدمونها في حالات محدودة. وفي حين أن هذه الأدوات اكتسبت شعبية في السنوات الأخيرة، فإن توسع نطاقها إلى المنظمات الإرهابية المختلفة كان بطيئاً ومتأنيئاً ولم يواكب وتيرة الاستخدامات الإجرامية العابرة للحدود للتقنيات نفسها. (بارون، أوماهوني، 2015، ص21)¹¹

-ذمة مالية مستقلة للأفراد.

إن النهج السائد في الوقت الراهن يدعم الأفكار التي جاء بها النسق الدولي الجديد عقب الحرب الباردة، إذ أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفييتي فرض على العالم إيديولوجية المنتصر المتمثلة في الرأسمالية والليبرالية، وطوال حوالي ثلاث عقود مضت سعت الولايات المتحدة بكل قواها الصلبة والناعمة نشر تلك الإيديولوجية، ومن بين أهم مبادئ هذه الإيديولوجية تحرر الأفراد، وفي المجال المالي ليس من المستغرب أن ترى اليوم مواطناً من دولة نامية يسعى لاستثمار مدخراته بشراء أسهم شركة في دولة متقدمة، إذ وفرت شبكة الإنترنت الفضاء المناسب للعديد من البشر عبر العالم لتجاوز أطر الرقابة الحكومية التقليدية. وتشير بعض التقارير الصحفية أنه وبعد سيطرة طالبان على أفغانستان لم يتمكن العديد من الأفغان من سحب أموالهم إثر الأزمة التي تسبب فيها آلاف المغادرين، وطرحت تلك التقارير التي طرحت سؤالاً: هل أموالك فعلاً في البنك؟ في حين حسبها كان بإمكان كل هؤلاء التنقل بكل حرية لو كانوا يملكون عملات رقمية مشفرة في حساباتهم على منصات التداول. واليوم في لبنان والسودان وحتى مصر أصبح الشباب أكثر ثقة في العملات المشفرة لحفظ أموالهم وللاستثمار فيها، عكس عمالتهم الوطنية التي تهاوت قيمتها في السنوات الأخيرة أمام العملات الصعبة. فالحاجة لاستخدام العملات المشفرة ظهرت عندما عجزت العملات الرسمية على تلبية احتياجات الأفراد والجماعات.

- تقنين البيتكوين: من جهة أخرى، وفي خضم الحرب الروسية-الأوكرانية الأخيرة وبسبب العقوبات الضخمة على نظامها المالي والبنكي الذي انجر عنه تجميد للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الروسية وحرمانها من استخدام منظومة سويفت الدولية المصرفية، دفعت هذه الظروف الروس إلى التفكير جدياً في استخدام العملات المشفرة، واستحداث عملات مشفرة خاصة بهم لتجاوز تلك العقوبات. وفي نفس السياق، وفي الشق الآخر من الكرة

الأرضية عمل نجيب بوكيلي* منذ انتخابه رئيساً لدولة السلفادور على الاعتماد على البيتكوين كبديل للدولار الأمريكي، وقام باتباع مخطط لشراء البيتكوين على مراحل. وقام بتقنين البيتكوين باعتباره عملة رسمية، وفرض القانون الجديد على جميع التجار والبنوك قبول البيتكوين للدفع من أي مستهلك أو شركة أخرى ترغب في الدفع به، أي أن التعامل بالبيتكوين أصبح إجبارياً. وأورد موقع فورشن الأميركي ([Fortune](#)) أن خطة السلفادور، لأن تكون الدولة الأولى التي تعتمد البيتكوين عملة رسمية لها، انتهت إلى فشل ذريع لاقتصادها وفوضى بكل المقاييس. وأوضح أن هناك مخاوف من أن الشرطة العالمية لغسل الأموال تستعد لاتخاذ إجراءات صارمة ضد السلفادور، وأن هذه التجربة قوضت الثقة في البرنامج الاقتصادي لرئيسها لدرجة أن ديون بلاده تباع الآن بـ 36 سنتا للدولار¹². كما أقرت جمهورية أفريقيا الوسطى البيتكوين عملة قانونية، لتصبح بذلك ثاني دولة في العالم ترسم استخدام البيتكوين. ورغم حيازتها على الذهب والماس واليورانيوم، تعتبر إفريقيا الوسطى إحدى أفقر دول العالم. ومنذ سنوات عديدة تشهد إفريقيا الوسطى صراعات، وهي حليف مقرب من روسيا التي تمددها بمرتزقة من مجموعة فاغنر لمواجهة المتمردين. وصوت أعضاء برلمان أفريقيا الوسطى بالإجماع لصالح اعتماد البيتكوين كعملة قانونية، وفقاً لبيان صادر عن رئاسة الجمهورية. وجاء في البيان أن هذه الخطوة تضع جمهورية أفريقيا الوسطى "على خارطة أكثر دول العالم جرأة وأبعدها بصيرة".¹³

إن الصراعات الدولية والدائرة رحاها في اللحظة الراهنة من أجل السيطرة على فضاء الإنترنت تُذكرنا بصراعات القوى الإمبريالية في القرن التاسع عشر من أجل السيطرة على طرق التجارة العالمية. إلا أن صراعات اليوم، لم تتخذ من أعالي البحار مجالاً للهجوم والاعتداء، وإنما من "أعالي الإنترنت"، وبات مجال الصراع يتسع تدريجياً مهدداً كل ما هو متجسد في شكل بيانات تحول في الفضاء السيبري. (عبود، 2016، ص 48)¹⁴ إن تعزيز الوجود الوطني في الإنترنت في مختلف المجالات كالتجارة والصناعة والبنوك وغيرها، لا بد أن يكون بالتوازي مع بناء مؤسسات واستراتيجيات وقدرات ردع وطنية في مجال الأمن السيبري. وكذلك ترقية الكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع المخاطر المحتملة، وسد ثغرات الأنظمة الكمبيوترية والدفاع عن الشبكات الوطنية، وشن هجمات سيبرية إذا أصبح الأمر ضرورياً. ومن جهة أخرى يجب الإرتقاء بالوعي العام بمخاطر الحروب السيبرية، وتهيئة المجتمع المدني لمواجهة محتملة. وكنتيجة لانتقال التأثير المباشر لتلك الحروب من الجبهات العسكرية إلى قلب المجتمع المدني، فإن مصادر تمويل البنية الدفاعية السيبرية يجب أن تتوفر بمشاركة المجتمع المدني بحد ذاته والمؤسسات الاقتصادية والكيانات الأخرى التي تعتمد في وجودها على الإنترنت. (عبود، 2016، ص 53)¹⁵

خاتمة:

في الحقيقة يمكن القول بأن مفهوم السيادة نشأ على أساس فكرة العقد الاجتماعي الذي أعطى المجتمع السياسي سلطة مطلقة على جميع أفرادها، وحسب **جون جاك روسو** السيادة هنا ليست سوى ممارسة للإرادة العامة وصاحب السيادة هو كائن جماعي. واليوم نقف على حقائق تؤكد بأن الإرادة العامة لفئات كبيرة من شعوب العالم بدأت تبحث لها عن هامش من الحرية و الخصوصية بعيداً عن الرقابة والوصاية التي أصبحت تفرضها مفاهيم السيادة الوطنية والأمن القومي بمفاهيمها التقليدية، ومما ساعد على تزايد هذا السلوك التحرري هو التقنيات والفرص التي وفرتها مخرجات الثورة الاتصالية والتكنولوجية الحديثة مثلما هو عليه الحال لتقنيات البلوك تشين و ما نتج عنها مثل العملات الرقمية المشفرة **crypto-currency** التي منحت الأفراد والشركات وحتى بعض الدول هامش من الاستقلالية والسرية بعيداً عن التبعية والوصاية، فبالنسبة للأفراد تمنح العملات المشفرة فرصة لهم لاستثمار أموالهم والمضاربة في أصول قابلة للزيادة وفقاً لمشروع وأهداف تلك العملة وتبعاً لمدى نجاعة فريق المطورين الذين يقفون ورائها، بالإضافة إلى تقليص كبير للضرائب المتأتية على نقل الأموال، والسرية التي توفرها تطبيقات البلوك تشين. بينما تمثل العملات الرقمية المشفرة للشركات فرصة للاستثمار والمضاربة، إذ تُثبت الأرقام بأن بعض الشركات الكبرى حققت ملايين الدولارات من الأرباح مثل شركة تيسلا **TESLA** لصناعة السيارات الكهربائية لمالكها إيلون **Elon Musk**، كما أصبحت الشركات تدرك أهمية هذه العملات من خلال ما تساهم به هاته العملات المشفرة بدخول رؤوس أموال جديدة للشركات التي تقبل الدفع بها. من جهة أخرى، وبالنسبة للدول تساهم العملات الرقمية المشفرة الحكومات من تجاوز التبعية المالية التي فرضها نظام بريتون وودز الذي ربط الاقتصاد العالمي ومعه اقتصاديات مختلف دول العالم بالدولار الأمريكي وما انجر عنه من تبعية للولايات المتحدة الأمريكية وما تفرضه حكومتها، لكن وفي نفس الوقت تبقى المواقع المتخصصة على الانترنت ومنصات تداول العملات المشفرة تعمل على أرض الواقع وتحظى باعتماد الدول التي تنشط بها، وبالتالي فهي بصفة أو بأخرى تخضع لقوانين وأوامر حكوماتها، وبالتالي فالادعاء بالسرية والاستقلالية للعملات المشفرة يبقى نسبي.

في الحقيقة المصطلح الوحيد الذي يتوافق مع هذه الأوضاع المستجدة هو "التكيف"، فإحدى أهم دروس الحياة التي تعلمناها كبشر من الطبيعة هو أن أقوى المخلوقات التي عاشت على سطح الأرض منذ ملايين السنين انقرضت لعدم قدرتها على التكيف بينما نجت مخلوقات أخرى أقل قوة، فالقوة إذاً لوحدها ليست ضامناً للبقاء، بل يتطلب الأمر الذكاء، والذكاء هنا يفرض علينا التكيف للنجاة. وبذلك يمكن القول بأن العملات المشفرة أصبحت واقعاً وهي محل اعتراف العديد من الدول لا طمعاً في تحقيق الفوائد منها فقط، بل للتحكم فيها ومراقبة من يتعامل بها أيضاً. وتبقى الحرب الدائرة في الفضاء السيبراني حاسمة، فمن يسيطر مستقبلاً على "أعالي الإنترنت" سيسيطر على جزء كبير من رقعة الشطرنج، وتكون له اليد العليا في العديد من القضايا.

● الهوامش:

- ¹ كاثي موليجان، تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" والنمو المستدام، تاريخ الإطلاع: 2022/06/28، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/44863>
- ² أثير صلاح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، 2021، ص28.
- ³ كاثرين ستوارت، سليل جوناشيكار، كاتريونا مانفيل، العملة الرقمية ومستقبل المعاملات، مؤسسة Rand Europe، 2017، ص03.
- ⁴ أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص09.
- ⁵ أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدول في ظل التحولات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، تاريخ النشر: 2021/11/01، تاريخ الزيارة: 2022/07/12، من موقع: <https://www.hnjournal.net/2-11-17>
- ⁶ صلاح الدين المشاقبة، أثر العملة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق أنموذجاً، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص28.
- ⁷ نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مجلة: دفاتر السياسة والقانون، العدد: 04، 2011، ص33.
- ⁸ عمر بن أبو بكر أحمد باخشب، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية "دراسة تحليلية"، مجلة: القانونية، العدد: 03، جانفي 2015، ص333.
- ⁹ نفس المرجع، ص334.
- ^{*} شركة ستارلينك شركة تقدم خدمة تزويد الإنترنت للعالم عبر آلاف الأقمار الاصطناعية التي سيتم إطلاقها في الفضاء الخارجي للكرة الأرضية، وهي تابعة لشركة سبايس إكس SpaceX المملوكة لرجل الأعمال الجنوب إفريقي إلون ماسك الذي يحمل أيضاً الجنسيين الكندية والأمريكية.
- ¹⁰ جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني وآخرون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي: البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2015، ص20.
- ^{*} RAND هو مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، وهو مركز أبحاث وتطوير أمريكي ممول فيدرالياً، برعاية مكتب وزير الدفاع الأمريكي والأركان المشتركة، والقيادة الموحدة للقوات المقاتلة، والبحرية، ومشاة البحرية ووكالات الدفاع ومصلحة الاستخبارات الدفاعية.
- ¹¹ نفس المرجع، ص21.
- ^{*} نجيب بوكيلي بالإسبانية: Nayib Bukele ولد بتاريخ: 24 جويلية 1981، هو سياسي ورجل أعمال سلفادوري من أصول فلسطينية. أُنتخب رئيساً للسلفادور في 3 فبراير 2019.
- ¹² ها نجحت خطة السلفادور في اعتماد البيتكوين عملة رسمية؟، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: 2022/01/24، تاريخ الإطلاع: 2022/06/15، من موقع: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/1/24/%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AC%D8%AD%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF>
- ¹³ بيتكوين: جمهورية إفريقيا الوسطى تعتمد استخدام العملة المشفرة. موقع BBC، تاريخ النشر: 2022/04/27، تاريخ الإطلاع: 2022/06/15، من موقع: <https://www.bbc.com/arabic/world-61252158>
- ¹⁴ رامي عبود، ديجيتولوجيا: الإنترنت، اقتصاد المعرفة، الثورة الصناعية الرابعة، المستقبل. ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص48.
- ¹⁵ نفس المرجع، ص53.